جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

٢٠٢٢

سلسـلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٣٣٩)

ملـــخص تنفيـــذي

متطلبات النهوض بالتعاونيات الزراعية في سياق رؤية مصر ٢٠٣٠

جدول المحتويات

م	المحتوى	رقم الصفحة
١	فريق الدراسة	١
٢	مقدمة	٢
٣	أهداف الدراسة	٣
٤	طرق جمع البيانات وتحليلها	٤
٥	نتائج الدراسة	٤
٦	التوصيات المقترحة للدراسة	١٠
٧	الأثر على السياسات	١٣

فريق الدراسة

فريق البحث

فريق الدراسة	الاسم	الدرجة العلمية	التخصص
الباحث الرئيسى	حنان رجائي عبد اللطيف محمد	أستاذ	تنمية زراعية وريفية
الباحثون من داخل المعهد	سمير عبد الحميد عريقات	أستاذ	اقتصاد زراعي
	نجوان إبراهيم سعد الدين	أستاذ	اقتصاد زراعي
	بسمة نصر	مدرس مساعد	هندسة زراعية
	مي عبد الله	مدرس مساعد	علوم أغذية
	نهلة سالم	معيدة	اقتصاد كلي
الباحثون من خارج المعهد	محمد عبد الحافظ عبد المطلب	أستاذ	اقتصاد زراعي

مقدمة

شهدت السنوات الأخيرة إدراكًا متزايدًا من قبل دول العالم بأهمية دور التعاونيات في تحقيق التنمية المستدامة، وقدرتها على مواجهة التحديات والأزمات التي عجزت أمامها الحكومات، فالتعاونيات هي القطاع الثالث المسئول عن التنمية مع الحكومة والقطاع الخاص، فعلاوة على إسهامها في حل مشكلات البطالة في مختلف دول العالم وخلق فرص العمل وتخفيف معدلات الفقر، وتحقيق المساواة بين الجنسين، ومرورًا بتوفير الطاقة النظيفة والتمويل الشامل المستدام وانتهاء بضمان الأمن الغذائي وتوسيع الخيارات، فقد برز دورها أخيرًا من خلال مواجهتها لوباء كورونا بالتضامن والمرونة وإتاحة خيار التعافي المنصف بيئيًا للبشر[١].

ويقدر عدد التعاونيات في العالم بنحو ٣ ملايين تعاونية، ينتمي إليها ١٢٪ من سكان العالم، وتحقق إيرادات بأكثر من ٣ تريليون دولار، وتوظف نحو ٢٨٠ مليون شخص حول العالم أي (١٠٪ من مجموع العاملين في العالم.[٢]

وتعد التعاونيات الزراعية من أكثر أشكال التعاونيات نجاحًا في العالم، فهي تستحوذ على حصة سوقية تبلغ من ٥٠-٦٠٪ من إجمالي إيرادات القطاع الزراعي في الاتحاد الأوروبي، ٣٣٪ من عمليات التصنيع والتسويق وتوريد المدخلات في الولايات المتحدة الأمريكية، أما في أستراليا ونيوزيلاندا تستحوذ التعاونيات التسويقية في مجال الألبان على حصة سوقية تزيد عن ٦٠٪، ٩٠٪ على التوالي.

وفي ولاية كاليفورنيا ينتظم معظم منتجي المحاصيل المتخصصة في تعاونيات. وفي ألمانيا يعتمد ٥٠٪ من القطاع الزراعي على التعاونيات، أما في كندا يستحوذ القطاع التعاوني على ٧٥٪ من التسويق الزراعي، و٦٠٪ من صناعة الحليب والأجبان، وفى الهند تمثل تعاونيات الألبان الهندية التي يبلغ عدد أعضائها نحو ١٢.٣ مليون عضو نحو ٢٢٪ من الحليب المنتج، وتشكل النساء ٢٥٪ من العضوية، وفى البرازيل تعد التعاونيات مسئولة عن ٤٠٪ من إجمالي الناتج المحلي الزراعي، و٦٪ من الصادرات الزراعية الكلية[٣].

وفي مصر يبلغ عدد التعاونيات الزراعية نحو ٦ آلاف تعاونية يساهم فيها نحو ٥.٣ مليون عضو برأس مال بلغ نحو ٣٧٦ مليون جنيه، ويعمل بها نحو ٣٥ ألف موظف في ٢٠١٩/٢٠٢٠ [٤]، وعلى الرغم من قدم نشأة التعاونيات الزراعية في مصر، وانتشارها الجغرافي الكبير، وأهميتها سواء في المجال الاقتصادي أو الاجتماعي، فإنها تعاني من تراجع أوضاعها ودورها في ضوء تراجع دور الدولة وانسحابها من دعم المنتجين الزراعيين في الأنشطة المختلفة، وغير ذلك مما أفرغها من مضمونها، وأصبحت مجرد هياكل فارغة لا تساهم في خدمة الاقتصاد الوطني، وفقدت التوجه

---

(١) الأمم المتحدة، التحالف الدولي للتعاونيات، من احتفالية اليوم الدولي للتعاونيات في ٣ يوليو ٢٠٢١

(٢) ILO. ٢٠١٤. The Role of Cooperatives in Sustainable Development for All: Contributions, Challenges and Strategies. December, Kenya.

(٣) المركز المصري للدراسات الاقتصادية، نموذج جديد للتعاونيات الزراعية في مصر، رأي في أزمة، سلسلة محركات التغيير، العدد ٣٢، أبريل ٢٠٢١

(٤) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للنشاط التعاوني بالقطاع الزراعي عام ٢٠١٩/٢٠٢٠، إصدار سبتمبر ٢٠٢١.

الإستراتيجي الذي يعكس تطلعات أعضائها، وديناميكية الأداء وكفاءته، مما حد من فرص تطويرها، وأفقد أعضاءها الإحساس بالملكية، فانصرفوا عن المشاركة الحقيقة في الإدارة والتطوير، الأمر الذي يمكن معه القول إن التعاونيات في مصر بالرغم من انتشارها، ومنطقية دوافع نشأتها، إلا أنها لم تعمل في أي وقت بالمفهوم السليم لها، وبالتالي أصبحت مجرد كيانات حكومية عاجزة عن القيام بدورها في خدمة القطاع الزراعي والنهوض به بما يتوافق مع متطلبات التنمية الزراعية المستدامة.

هذا ومع بزوغ أمل جديد للتعاونيات الزراعية بصدور دستور ٢٠١٤م، وما نصت عليه المواد (٢٩،٣٣، ٣٧) من التزام الدولة بتنمية الريف وتطوير القطاع الزراعي، وما تبع ذلك من صدور عدد من القوانين التي ترجمت نصوص تلك المواد في عدة تشريعات كان من أهمها تعديل القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨١ فإن هناك حاجة ضرورية للنهوض بتلك التعاونيات لتقوم بدورها التنموي في خدمة القطاع الزراعي في المرحلة المقبلة، والتي ستشهد اهتمامًا كبيرًا بهذا القطاع المهم.

وتأسيسًا على ما سبق يأتي هذا البحث في وقت تتطلع فيه الدولة المصرية إلى إعادة صياغة دور التعاونيات الزراعية لكي تقوم بدور فاعل اقتصاديًا واجتماعيًا في ظل المتغيرات الجديدة المحلية والعالمية وتحقق الانطلاق التنموي المطلوب باعتبارها شريكًا تنمويًا أساسيًا بجانب الحكومة والقطاع الخاص.

أهداف الدراسة

يستهدف البحث بشكل رئيس تحديد متطلبات النهوض بالتعاونيات الزراعية في مصر في إطار رؤية مصر ٢٠٣٠ من خلال مجموعة من الأهداف الفرعية الآتية:

أ. تشخيص الوضع الراهن للتعاونيات الزراعية في مصر.

ب. تحديد المشكلات والمعوقات التي تعاني منها التعاونيات الزراعية في مصر.

ج. تقييم التجارب الإقليمية، والعالمية الناجحة في التعاونيات الزراعية، واستخلاص الدروس المستفادة.

د. وضع رؤية وتصور مستقبلي لتطوير التعاونيات الزراعية في مصر.

هـ. تحديد متطلبات النهوض بالتعاونيات الزراعية في مصر وتعظيم دورها في النهوض بالقطاع الزراعي المصري، وفق أفضل التجارب الإقليمية والعالمية، ويشمل ذلك كل من: المتطلبات التشريعية، والإدارية، والمؤسسية، والفنية، والتمويلية، والمتطلبات الثقافية.... إلخ.

طرق جمع البيانات وتحليلها

تم الاعتماد على البحوث والدراسات المنشورة وتقارير منظمة العمل الدولية ومنظمة الفاو ونشرات التعاون الزراعي الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وكذلك بيانات الإدارة المركزية للائتمان والتعاون الزراعي بوزارة الزراعة، والدراسة الميدانية التي أجريت في الفترة من النصف الأخير من ديسمبر ٢٠٢١ حتى شهر فبراير ٢٠٢٢ وتمت من خلال استطلاع للرأي على عينة من المسؤولين بالاتحاد التعاوني الزراعي المركزي المصري بلغ قوامها ١٠٠ مفردة، وكذلك استطلاعين للرأي في محافظة كفر الشيخ "باعتبارها تمثل أحد المحافظات التي تشمل أكبر عدد من تعاونيات الائتمان الزراعي التي ركزت عليها الدراسة بوصفها أقرب التعاونيات الزراعية تعاملاً مع صغار المزارعين، وتم اختيار أربع مراكز عشوائيًا من مراكز المحافظة، وهى: مركز البرلس، كفر الشيخ ، دسوق، الحامول، وتم اختيار جمعية تعاونية متعددة الأغراض من القرية الأم في كل مركز من المراكز الأربع، وتم استطلاع آراء عدد من أعضاء مجالس إدارات تلك الجمعيات من خلال المقابلة الجماعية، والذين تم اختيارهم باستخدام أسلوب التقييم الريفي السريع "Rapid Rural Appraisal" لمجتمع مجالس إدارات هذه الجمعيات، والمكون من سبعة أعضاء لكل من الجمعيتين الأوليين، وخمسة أعضاء لكل من الجمعيتين الأخريين بإجمالي ٢٤ عضو مجلس إدارة للجمعيات الأربع، وكذلك استطلاع رأي الزراع التعاونيين المتعاملين مع تلك الجمعيات وآرائهم عن الخدمات المقدمة، من خلال اللقاء الريفي السريع R.R.A مع مجموعة منهم من الجمعيات التي تم عمل اللقاء مع أعضاء مجالس إدارتها بواقع ١٠ مفردات لكل جمعية، وذلك للتعرف على الأداء الراهن لتلك التعاونيات، ومدى قدرتها على تقديم الخدمات المطلوبة منها لأعضائها، علاوة على التعرف على أهم المشكلات التي تعوق تحقيق الدور المطلوب منها طبقًا للقوانين والتشريعات المرتبطة بالتعاون الزراعي.

نتائج الدراسة

أولاً: بالنسبة للوضع الراهن للتعاونيات الزراعية في مصر

- تزايد إجمالي أعداد الجمعيات التعاونية الزراعية في مصر من **٥٧٩٥** جمعية عام ٢٠١٥/٢٠١٤ إلى ٦٠٣٥ جمعية عام ٢٠٢٠/٢٠١٩. نتيجة زيادة أعداد الجمعيات التعاونية التابعة للائتمان الزراعي من ٤٣٠٦ جمعية عام ٢٠١٥/٢٠١٤ إلى ٤٥٠٥ جمعية عام ٢٠٢٠/٢٠١٩.
- هناك تزايد في إجمالي عدد أعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية في مصر من ٤٧٩٣ ألف عضو عام ٢٠١٥/٢٠١٤ إلى ٥٣٠٠ ألف عضو عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ بسبب تزايد أعداد أعضاء الجمعيات التعاونية للائتمان الزراعي، وتزايد أعداد الحيازات الناتجة عن تفتتها بسبب التوريث.

- تزايد رأس مال الجمعيات التعاونية الزراعية في مصر من نحو ٢٢٩ مليون جنيه عام ٢٠١٤/ ٢٠١٥ لنحو ٣٧٧ مليون عام ٢٠١٩/٢٠٢٠). ويفسر ذلك بأن الجمعيات العمومية العادية وغير العادية بجميع أنواعها تتخذ قراراتها بزيادة رأس المال على فترات زمنية متفرقة لمواجهة الطلب المتزايد على الأسمدة والخدمات التي يحتاجها الأعضاء[٥]، أما الزيادات الطفيفة في رأس مال تعاونيات الإصلاح الزراعي فإنها ترجع لأنها تستثمر المتوفر لديها في مشروعات إنتاجية حقيقية مثل مصانع الأعلاف وإنتاج الدواجن والإنتاج الحيواني بموازنات استثمارية في صناديق خاصة.
- تستحوذ الجمعيات التعاونية للائتمان الزراعي على النصيب الأكبر سواء من حيث عدد الجمعيات التي تمثل نحو ٧٥% من عدد الجمعيات الزراعية، أو عدد الأعضاء الذين يمثلون ٨٢.٥% من عدد أعضاء الجمعيات، أو رأس المال الذي يمثل ٦٢% أو مساحة الأراضي التابعة لها التي تبلغ نحو ٦٨% من مساحة الزمام التابع للجمعيات الزراعية.
- قانون التعاون الزراعي رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨١ حتى الآن هو الإطار التشريعي المنظم للتعاونيات الزراعية في مصر
- ضآلة كميات المسوق تعاونيًا من المحاصيل الأساسية، وفيما يتعلق بمحاصيل الخضر والفاكهة أيضًا لا تقوم الجمعيات بأي دور يذكر في ذلك ما عدا بعض الجمعيات مثل جمعية منتجي البطاطس.
- تدني مساهمة التعاونيات في تقديم الخدمات المالية للمزارعين.

تناول الفصل الثالث من الدراسة استطلاعًا لرأي العاملين والمستفيدين من القطاع التعاوني الزراعي حيث شمل إجراء ثلاثة استطلاعات للرأي تمثلت نتائجها فيما يأتي:

اولاً : نتائج استطلاع رأي أعضاء الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي حول المشكلات والمعوقات التي تواجه الجمعيات التعاونية:

- **تمثلت أهم المشكلات والمعوقات التي تواجه التعاونيات في** ضعف البنية الأساسية والأصول والمملوكة للتعاونيات بصفة عامة، من حيث عدم توافر المقار المناسبة أو المخازن والمساحات الفضاء التي يمكن أن تستخدم كمراكز تجميع لتسويق المحاصيل، فضلاً عن نقص الآلات والمعدات في معظم الجمعيات الزراعية وتدهور حالتها؛ مما أدى إلى عدم قدرة التعاونيات على منافسة القطاع الخاص في تقديم الخدمات للمزارعين (٩٥%). قيود قانونية على دخول الجمعيات التعاونية في مشروعات داخلية، وخارجية، وعدم السماح للجمعيات الزراعية بممارسة أي نشاط تسويقي دون الرجوع الى الجمعيات المشتركة على مستوى المراكز، إلى جانب تعقد الإجراءات القانونية الخاصة بتعاقدات البيع والشراء، بما يحد من أنشطة التعاونيات، خاصة في التسويق الداخلي والخارجي (٩٠%). تخلي الدولة عن مساندة التعاونيات الزراعية ودعمها، وعدم تحديد دور واضح ومحدد لها في إطار خطط واستراتيجيات القطاع

(٥) محمود محمد خلاف وآخرون، دراسة المحددات والممكنات لتطوير التعاونيات الزراعية في التمويل والائتمان الزراعي في مصر، مرجع سابق، ص١٥٧٧،

الزراعي، بالإضافة إلى أن سلب اختصاصات الجمعيات التعاونية وإسنادها إلى مؤسسات أخرى أدى إلى تقلص دور التعاونيات وتدهورها. تعدد التشريعات التعاونية وتعقيد البنية التشريعية لهذه المنظمات، وخلق التناقضات والصعوبات التي تعوق تقدم الحركة التعاونية، تعامل الدولة مع هذه الجمعيات باعتبارها جزءًا من القطاع العام.

- وتمثلت مقترحات أعضاء الاتحاد التعاوني في ضرورة رفع الدولة يدها عن التعاونيات الزراعية، وإطلاق حريتها في إدارتها الذاتية، والقيام بتوجيهها بعيدًا عن أي تدخلات، والاهتمام بتقوية المراكز المالية للتعاونيات، برفع نسبة الأسهم، وتوسيع نطاق العضوية بحيث تشمل الحائزين، وغير الحائزين، دعم الإقراض التعاوني من خلال آلية الصندوق الدوار الممول ذاتيًا، على أن يتبع الجمعية المركزية، وتشارك فيه مختلف تعاونيات المحافظة لتمويل المشروعات الخدمية للتعاونيات لصالح أعضائها، وفقًا لدراسات جدوى هذه المشروعات. ضرورة التغلب على الثغرات في التشريع التعاوني، بما يتفق مع متطلبات سياسة التحرر الاقتصادي، وإدارة شئون الحركة التعاونية. وضع خطة قومية للتدريب والتثقيف التعاوني، وعقد المؤتمرات والندوات التعاونية.

ثانيًا: نتائج استطلاع رأي أعضاء مجلس الإدارة بالجمعيات التعاونية الزراعية محل الدراسة بمحافظة كفر الشيخ:

تم استطلاع رأى ٢٤ مفردة من أعضاء مجالس الإدارة حول دور الجمعيات الزراعية ومدى وعي الأعضاء بمفاهيم التعاون.

- ٥٠% من أعضاء مجالس الإدارة لم يسمعوا عن مبادئ التعاون ولا يتم تطبيق أي منها، في حين أجاب ٢١% من أعضاء العينة بأنهم سمعوا عن هذه المبادئ ولكن هذه المبادئ لا تنطبق على جمعياتهم، ومن غير المنطقي أن يتم تطبيق تلك المبادئ في ظل الظروف الحالية للبلاد.
- تراوح عدد المرات التي تم الترشح فيها لعضوية مجلس الإدارة ما بين ٢-٤ مرات بحسب ٨٣% من الأعضاء، بينما أشار ٣٣.٣% إلى أن عضوية مجلس الإدارة هي عضوية دائمة.
- نسبة ما توفره الجمعية التعاونية من مستلزمات، ١٠٠% من الأعضاء أشاروا إلى أن الجمعيات توفر المستلزمات لكافة الأعضاء، ٧٥ ٪ من الأعضاء أن المستلزمات الحرة، (التقاوي، والأسمدة البوتاسية والفوسفاتية، والمبيدات) متوافرة بالجمعيات كما أنها متوافرة في القطاع الخاص، في حين أجاب نحو ٢٥٪ منهم بعدم توفر المستلزمات الحرة بالجمعية، وفسروا عدم توفرها إلى انخفاض مستوي القدرة التمويلية للجمعيات المحلية.
- أوضح نحو ١٠٠٪ من المبحوثين أن الإقراض النقدي الذى كانت تقدمه الجمعيات التعاونية الزراعية لم تعد تقدمه بعد، ووقوف البنك الزراعي المصري عن تقديم تمويل مباشر للتعاونيات المحلية بالنسبة لتمويل مستلزمات الإنتاج (تقاوي، وأسمدة، ومبيدات)، ولكن يقدم لأعضاء التعاونيات النوعية المتخصصة بضمان عضوية التعاونية، و(لم تكن أي من التعاونيات المدروسة منها)

- **مدى توفير التعاونية الزراعية للميكنة الزراعية لأعضائها:** أوضح نحو ٥٠٪ بأن هناك جمعيتين من الأربع المدروسة لدي كل منها جرارًا زراعيًا، ولكن لا تتعد تغطية خدماته أكثر من ٢٠٪ من الأعضاء، بينما يحصل باقي الأعضاء على احتياجاتهم من الميكنة من القطاع الخاص.
- **مدى تقديم الخدمات الزراعية في المواعيد المناسبة:** أوضح نحو ١٠٠٪ من أعضاء مجلس إدارات الجمعيات المدروسة أن الجمعية بأعضائها، ومجلس إدارتها علي دراية تامة بمتطلبات الخدمات الزراعية ومواعيدها، وأن الخدمات تقدم في مواعيدها؛ لأن الفلاح يعرف الميعاد المناسب، ويتقدم بالطلب علي الخدمة، والجمعية توفرها في ميعادها المحدد، أما التأخير الذي قد يحدث أحيانًا في توريد الأسمدة المدعمة، يتم على مستوى جميع التعاونيات على مستوى الجمهورية تقريبًا حيث يزداد الطلب في أوقات الذروة احيانًا، مما قد يؤدي إلى تأخر تقديم الخدمة.
- **مساهمة التعاونية في الإنتاج الزراعي** أشار ٨٥% من أعضاء مجالس الإدارة إلى أن الجمعيات تسعى بجدية لتوفير مستلزمات الإنتاج (تقاوي، وأسمده، ومبيدات، ومغذيات نباتية، وهرمونات، وأسمدة حرة) تحت رقابة الجهاز الإداري التعاوني وأجهزة الرقابة بالدولة، كما أجاب ٧٠% أن التعاونية المحلية جادة في توفير مستلزمات الإنتاج بقدر الإمكانيات التمويلية المتاحة، وما توجهه إليها الجمعيات المركزية والعامة للائتمان، للمساعدة التمويلية الممكنة، ومدى توافر رأس مال التعاونية، أجاب ٦٥% من أعضاء مجالس الإدارة بأن مستلزمات الإنتاج الحرة يعتمد قيام الجمعيات بتوفيرها على درجة كفاءة وفاعلية كل جمعية وقدرتها المالية.
- **أسباب عدم مقدرة التعاونية على تغطية المساحة المنزرعة أو الزمام الموجود بالقرية كاملًا**، أجاب ٧٨% من الأعضاء أن الطلب من قبل الفلاحين دائمًا ما يكون أكبر من المعروض من المقرر للزراعات من الأسمدة المدعمة والتقاوي من البحوث الزراعية.
- **أعداد المستفيدين من خدمة ما من الخدمات التي تقدمها التعاونية الزراعية**، أجاب ١٠٠% من أعضاء مجالس الإدارة أن الجمعيات محل الدراسة تقدم الخدمة لكافة أعضائها، وقد أوضحوا أن الوفاء بتحقيق كامل الخدمة لكافة أعضاء الجمعية، يتوقف علي نوع الخدمة المقدمة، فبالنسبة للأسمدة المدعمة توفر الجمعية ١٠٠٪ من الأسمدة النيتروجينية المدعمة، لأن أساس الصرف مبني على الحصر الزراعي الفعلي للمزارعين والحيازات، وأشار ٦٠% من الأعضاء إلى وجود رقابة صارمة على توزيع الأسمدة، كما أشار ٥٦% من الأعضاء إلى خدمات الزراعة الآلية، والخدمات التسويقية.
- **حجم المحاصيل التي تقوم التعاونية بتسويقها تعاونيًا وكميتها:** أوضح نحو ٨٠٪ منهم أن التعاونيات التي يمثلون عضوية مجلس إدارتها لم تقم بتسويق أي محصول تسويقًا تعاونيًا حاليًا، إلا أن نحو ٢٠٪ منهم أوضح أنه يتم تسويق القطن عن طريق دخول التعاونية مع مجموعات المزاد العلني للشركات مؤخرًا، والتي تديره وزارة قطاع الأعمال.

- **دور التعاونية في تقديم الخدمات الاجتماعية لأعضائها**: أوضح ٨٠% من الأعضاء أن قانون التعاون ١١٧ لسنة ١٩٨٠ وتعديلاته في ٢٠١٤ سمحت للتعاونيات بتقديم خدمات اجتماعية بسيطة لمساندة التعاونيات الضعيفة بما لا يزيد عن ٢٠٠٠ جنية من الاتحاد التعاوني الزراعي في العام، وبعض المساندات في الحالات الحرجة للأعضاء بقيم ضعيفة، ويحتاج دور التعاونيات في هذا المجال إعادة نظر.
- **الخدمات الإرشادية التي تقدمها الجمعيات التعاونية لأعضائها**، أفاد ٨٠٪ من أعضاء مجلس إدارة الجمعيات الأربع بأن التعاونية الآن لا تقدم عملاً إرشاديًا يذكر في مجال الإرشاد النباتي والحيواني، لخلو التعاونيات من المرشدين الزراعيين.
- **الانخفاض الشديد في الوعي المعرفي بمواد عدة بالقانون رقم ١٢٢ لعام ١٩٨٠** ولائحته التنفيذية، وأن معظم الأعضاء يقعون في المرحلة العمرية من ٥٠–٧٥ عامًا وأكثر، كما أن المستوى التعليمي منخفض ٥٥% يحملون الشهادة الإعدادية، ٣٣% لا يحملون أي شهادات ما عدا شهادة محو الأمية، ٢ منهم يحملون شهادات ثانوية عامة، كما أن هناك صلات قرابة بين أعضاء مجالس الإدارة، واتضح ذلك من خلال أسمائهم. الأمر الذي يعني أن خصائص أعضاء مجالس الإدارة سواء العمرية أو التعليمية أو الثقافية في حاجة للتطوير، مما ينعكس أمره على التفكير التعاوني وتطوره.

ثالثًا: نتائج استطلاع رأي مجموعة من الأعضاء المستفيدين من خدمات الجمعيات الزراعية محل الدراسة

تم استطلاع رأي ٤٠ عضوًا من أعضاء الجمعيات الزراعية الأربع محل الدراسة بمحافظة كفر الشيخ بواقع ١٠ أعضاء لكل جمعية، وذلك فيما يتعلق بخدمات الجمعيات، تراوحت حجم الحيازات للأعضاء المستفيدين من خدمات الجمعيات محل الدراسة بين ٥ قراريط – ٧ أفدنة.

- فيما يتعلق بالخدمات التي تقدمها الجمعية أشار ٨٥٪ من الأعضاء المختارين أن الجمعية تناقص دورها في السنوات الأخيرة بعد تطبيق الدولة للإصلاح الاقتصادي، واقتصر دورها الحالي على بيع بعض الأسمدة وتحرير مخالفات البناء وعمل المحاضر، وأجاب نحو ٩٠% بانتهاء الدور الأساسي للجمعيات وهو الإرشاد الزراعي وأصبح البديل عنه محلات القطاع الخاص التي تقوم ببيع مستلزمات الإنتاج التي تعتمد المعلومة فيها على خبرة البائع وبعض المترددين.
- لا يوجد تعامل بالأجل في الجمعيات حيث أصبح التعامل نقدي في حالة وجود الكيماوي بالجمعية، وهناك الكثيرون الذين لا يستطيعون استلام حصص الكيماوي الخاصة بهم بسبب ضيق ذات اليد وعدم سماح الجمعية الشراء بالأجل فيضطرون لترك حصصهم للجمعية ليقوم موظفو الجمعية ببيعها للقطاع الخاص.
- أشار نحو ٥٠٪ من الأعضاء إلى أن الجمعية توفر أسمدة ذات جودة عالية وبسعر مناسب للجميع، كما أجاب نحو ٤٠% بأن الأسمدة تصل للجمعية في الوقت المناسب، في المقابل أشار نحو ٦٠٪ من الأعضاء المستفيدين إلى أن هناك نوعًا من عدم العدالة في توزيع الأسمدة بين المتعاملين مع الجمعية حيث يخضع ذلك

للمحسوبية والمعارف.، بينما أشار نحو ٩٠ ٪ إلى عدم كفاية المقررات السمادية المنصرفة لهم من الجمعية ولجوئه إلى القطاع الخاص.

- تبين أن نحو ٧٠ ٪ منهم لا يعرفون مفهوم المبادئ التعاونية من ديمقراطية وخلافة، وذلك بعد إعلامهم بها، وأن نحو ٢٠% فقط منهم يعلم ببعض المبادئ التعاونية.
- **تمثلت المشكلات والمعوقات التي تواجه المتعاملين مع الجمعيات في:** محدودية خبرات أعضاء مجلس الإدارة في إدارة الأزمات، والمحسوبية والانحياز لبعض الأقارب والتميز في أداء الخدمة (٩٠%)، والعصبية في بعض مجالس الإدارة وتوريث الأقارب، ضعف البنيه التحتية للجمعيات من مقار، ومخازن، ومحطات فرز وتدريج وسائل نقل معدات زراعيه للجمع والحصاد، عدم قدرة الجمعيات على توفير التقاوي، انتهاء الدور التسويقي في الجمعيات تمامًا، عدم وجود تعاقدات بين الجمعية والزراع لتجميع المحصول وتسويقه إلا تعاقدات بين المزارعين والتجار في بعض المحاصيل وأهمها البصل والقلقاس، محدودية الأنشطة الخدمية والإرشاد التعاوني، ومحدودية استخدام تكنولوجيا الاتصال والمعلومات ووسائل التواصل الاجتماعي.

أما الفصل الرابع فتناول: رؤية مستقبلية لدور التعاونيات الزراعية في المرحلة القادمة في ضوء أهم التجارب الإقليمية والعالمية:

تناول الفصل تجارب عدة دول تمثلت في التجربة اليابانية والهولندية والإثيوبية، والصينية والألمانية والتجربة المغربية حيث استعرضت منهجية التجربة وأهم الإجراءات التي اتخذتها التعاونيات حتى تحقق النجاحات والتطور، وتمثلت أهم الدروس المستفادة من التجربة في ضرورة توفير الحرية للتعاونيات وعدم تدخل الدولة في شؤونها، وأن يكون تدخل الدولة في حالة الاضطراب المالي للتعاونيات. ضرورة وجود حد أدنى من الوعي التعاوني المجتمعي، ووجود قانون منظم وموحد يضمن للتعاونية الاستقلالية والكفاءة والفاعلية بحيث تكون مهمته تنظيم العلاقة بين التعاونيات وباقي الفاعلين، مع ترك القواعد التنظيمية للتعاونية نفسها في ظل الالتزام بمبادئ التعاون، تحفيز القطاع الخاص وكبار المنتجين على الانضمام للتعاونيات، ومساعدة صغار المزارعين، وضمان توازن العلاقات الداخلية بين صغار الأعضاء كبارهم. توفير الدعم الفني والإداري للتعاونيات مما سمح لها بالتوسع وتطور أنشطتها. الإفادة من التطور التكنولوجي والرقمنة في المجال التعاوني ساهم إلى حد كبير في حفض نفقات الإنتاج الداخلية. الدور الكبير للبنوك والمؤسسات المالية في دعم التعاونيات والارتقاء بها ومساعدة صغار المزارعين سيسهم في استمرارية عمل التعاونيات مع صغار المزارعين ودعمهم. مبدأ التكامل والتنسيق بين التعاونيات وبعضها يتيح الفرص للابتكار بين التعاونيات. دور المرأة والشباب في التعاونيات، وفى القدرة على إنشاء تعاونيات زراعية وإدارتها، والتوسع في إعدادها وخدماتها.

أما الجزء الثاني من الفصل فتناول مستقبل التعاونيات الزراعية في مصر ووضع تصور لما يجب أن تكون عليه التعاونيات الزراعية في مصر في المستقبل وهى أن تكون تعاونيات زراعية تقدم خدمة متطورة لإرشاد

أعضائها، تعاونيات زراعية مستقلة ماليًا، تعاونيات زراعية تدير أموالها بالكفاءة الواجبة، تعاونيات زراعية توفر مدخلات الإنتاج لأعضائها، تعاونيات زراعية تسوق منتجات أعضائها، تعاونيات زراعية ترتقي بمواردها البشرية، تعاونيات زراعية حديثة، تعاونيات زراعية تحمي أعضائها من المخاطر، تعاونيات زراعية داعمة للمشروعات الصغيرة، تعاونيات زراعية داعمة للمرأة الريفية، تعاونيات زراعية جاذبة وداعمة للشباب، تعاونيات زراعية داعمة للخدمات الاجتماعية من واقع المسئولية المجتمعية.

التوصيات المقترحة للدراسة

التعاونيات الزراعية هي أداة ثبت فعاليتها في مكافحة الفقر والجوع وتوفير فرص عمل للحد من معدلات البطالة، ولكى تقوم تلك التعاونيات بأدوارها في تحقيق التنمية الزراعية والاقتصادية لا بد من توافر مناخ تنظيمي واجتماعي واقتصادي مواتي تعمل من خلاله وتحقق الازدهار حيث إن تطوير تلك التعاونيات كما ثبت من الدراسة هي عملية متعددة الأبعاد تتطلب رؤية استراتيجية ومراحل تنفيذية محددة على مدى عدة سنوات، وبدون هذا فإن التوجه إلى القيام ببعض التعديلات الجزئية لن يؤدي إلى نتائج فعالة نحو إصلاح التعاونيات الزراعية والنهوض بها. ومن ثم توصي الدراسة بالآتي من أجل تطوير التعاونيات الزراعية والنهوض بها:

- ضرورة اعتراف الدولة بالتعاونيات الزراعية، كشريك ثالث مستقل إلى جانب القطاع الحكومي، والقطاع الخاص، وأن تشارك الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي، ماليًا، وفنيًا في إجراء تقييم شامل احترافي للتعاونيات الزراعية بأنواعها على كافة المستويات، من أجل استكشاف أوضاعها الحالية، وقدرتها المادية والمالية والمؤسسية والإدارية والبشرية، ورصد ما لديها من نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات (SWOT)، والوقوق على مدى التزامها بمبادئ العمل التعاوني وقيمه وآلياته. وتشجيع الحوار والتنسيق بين الأطراف ذات العلاقة بالتعاونيات الزراعية للوصول إلى تصورات حقيقية واضحة عن متطلبات إصلاحها ومساراته، وبناء قدراتها خلال الفترة القادمة.
- تبني قانون تعاونيات موحد للتعاونيات الزراعية، وفق المواثيق والمبادئ وأفضل الممارسات الدولية، يواكب المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المحيطة، ويساهم في دعم بناء هياكل ونظم، وإدارة تعاونية زراعية متطورة حديثة مع الأخذ في الاعتبار الحد من تدخل الدولة في أعمال تلك التعاونيات والتأكيد على استقلاليتها، والنص على أن التنمية المستدامة، والاهتمام بشؤون المجتمع الريفي، وتقديم الخدمات الاجتماعية، وتحسين البيئة المحلية، وتشغيل الشباب، والمرأة المعيلة بالريف، من خلال تشجيع ورعاية المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، دور أصيل للتعاونيات الزراعية في نطاق ومناطق عملها

- توحيد الجهة الإدارية الحكومية المختصة بالرقابة والإشراف على التعاونيات، على أن يقتصر دورها على تسجيل الجمعيات وإشهارها، والتأكد من التزامها بتطبيق القوانين واللوائح الإدارية والمالية الخاصة بها، وكذلك التأكد من التزامها بالسياسة الزراعية للدولة.
- الاهتمام بالتعليم والتدريب الفني والإداري في التعاونيات الزراعية، والأخذ بأساليب التطور التكنولوجي ومتطلباته "الرقمنة"، والحوكمة، ونشر الثقافة التعاونية، مع توفير المخصصات المالية المطلوبة، وفى هذا يجب أن يتضمن القانون اشتراط ضرورة إجادة القراءة والكتابة، واجتياز برامج تدريبية متخصصة من خلال الأكاديمية الوطنية للتدريب، وذلك عند الترشيح لعضوية مجالس الإدارة.
- النص على اشتراط إجراء دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات التعاونية لدى جهة متخصصة قبل الموافقة على إنشائها، أو المشاركة في مشروعات القطاع الخاص المصري و/أو الأجنبي، بما يضمن توافر مقومات نجاحها.
- دمج التعاونيات الزراعية الضعيفة في جمعيات أكبر، مع جواز دمج عدد من الجمعيات في أكثر من قرية في جمعية واحدة لإيجاد كيان اقتصادي أكبر، مع السماح لهذه الجمعية بأن يتبعها فروع في القرى المكونة لها. ودمج الجمعيات الزراعية المتوقفة عن تقديم أي خدمات للمزارعين، مثل جمعية البصل، والثوم، والميكنة الزراعية، والأرز؛ بهدف وقف استنزاف الموارد المالية، خاصة وأن العديد منها لا يمتلك مقارًا، بل يستأجر أماكن في مناطق متفرقة بمبالغ مالية إضافة إلى أجور العاملين بها.
- ضرورة وجود كيان مصرفي متخصص للقطاع التعاوني الزراعي، يقوم بكافة الخدمات المصرفية للقطاع، وذلك بدراسة أحد الخيارات التالية: السماح للتعاونيات بإنشاء بنك تعاوني متخصص/ السماح بإنشاء الصناديق التعاونية للادخار والاستثمار/ السماح للتعاونيات بالمساهمة في البنك الزراعي المصري. والسماح لها بإنشاء المشروعات الزراعية، والريفية، والبيئية، ومشروعات التصنيع الزراعي بكافة أنواعها (مزارع الدواجن، والإنتاج الحيواني والأعلاف بأنواعها، والمجازر، والمحالج، والمضارب، ومشروعات التخزين، والنقل، وإنشاء البنية الأساسية للتسويق، والتصنيع الزراعي وغيرها من مشروعات)، كما يجب أن يتضمن القانون السماح لها بتجارة المنتجات والمستلزمات الزراعية داخليًا، وخارجيًا (استيرادًا، وتصديرًا)، لكل ما يتصل بمجالات أنشطتها مما يساهم في دعم الموارد المالية لها، ويزيد من قدرتها على القيام بدورها، ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية أو السماح لها بإنشاء مشروعات مشتركة مع الآخرين (محلية و/أو، أجنبية)، والمساهمة في رأس مال الشركات المساهمة التي تعمل في مجال الإنتاج والتسويق الزراعي، كما يجب السماح لها بالتعاون الفني، والتبادل التجاري مع هذه الشركات، والمنظمات التعاونية الأخرى، للإفادة من القدرات والإمكانيات والخبرات المتوفرة لديها.

- استعادة التعاونيات الزراعية وتعويضها عن ممتلكاتها (أراضي/ عقارات/ مخازن) والتي تقرر إسناد مهمة إدارتها وتأجيرها لبنوك القرى وفقًا لأحكام القانون ١١٧ لسنة ١٩٧٦م، وكذلك إعادة أموال التعاونيات بفوائدها، والتي ساهمت بها في رأسمال بنك التسليف الزراعي، والتعاوني في عام ١٩٤٨م.
- وجود مركز معلومات متطور يدير شبكة حديثة من نظم المعلومات المتكاملة وقواعدها، والكافية، تغطى كافة وحدات القطاع التعاوني، والأطراف والفئات المستفيدة، وخدماته، وأعماله، ومشروعاته الداخلية والخارجية.
- تطبيق آليات الحوكمة في التعاونيات الزراعية من خلال تشجيع الشفافية بين الجميع، والأخذ بسياسة الإفصاح، وإتاحة المعلومات، إلى جانب العمل على حل المشكلات والصعوبات، ومواجهة التحديات بشفافية، وبناء نظام شفاف للمراسلات والوثائق وتفعيله، ونشر التقارير العامة، والقرارات والوثائق بطريقة تضمن وصولها لجميع ذوي العلاقة بسهولة، وتوافر نظام «داخلي، وخارجي»، للإعلام بالأنظمة والتعليمات المنظمة للعمل بشفافية تامة، ووضع آليات محددة، وواضحة لمساءلة جميع العاملين بالاتحاد التعاوني الزراعي المركزي ووحداته دون تمييز، من خلال نشر مفهوم المحاسبة، وسبل تفعيلها، وتطبيق آليات قانونية، وإدارية، وقيم عمل، محددة للثواب والعقاب على كل العاملين دون أي تمييز، والعمل بشكل متزامن تجاه إصدار دليل الحوكمة في التعاونيات الزراعية، وقد يتطلب ذلك خلال فترة انتقالية التعاون مع جهة خارجية متخصصة في هذا الشأن.
- رقمنه التعاونيات الزراعية وأن يترجم ذلك في وجود هدف استراتيجي للتحول الرقمي ضمن استراتيجية العمل التعاوني، ليكون داعمًا ومعززًا للتحول، وإنشاء الإدارة المختصة بالتحول الرقمي، فلا يستطيع أحد أن ينكر المزايا الكثيرة، والآثار العميقة لهذا التحول من رفع الكفاءة التشغيلية وتطويرها وتحسينها، وتوفير الوقت والجهد، وتحسين جودة العمل، وتبسيط الإجراءات، والقضاء على البيروقراطية والروتين، ودقة البيانات، وسهولة تقديم الخدمات للمزارعين وجودتها على مستوى الجمهورية، تفعيلًا لمنظومة الكارت الذكي للفلاح، ولا يجب النظر إلى القول بصعوبة التحول في الوقت الراهن بسبب ضعف الإمكانيات المادية، والبشرية، فتبني المهام الصعبة هو الطريق إلى النجاح، خاصة أن الدولة المصرية داعمة بكل قوتها وإمكانيتها لهذا التحول.
- تعديل قيمة المساهمة في الجمعية التعاونية وفق دراسة تحيد قيمة المساهمة، وفرص قبول هذا التعديل، مع حفز أعضاء التعاونيات للمساهمة بأسهم إضافية، وذلك لتدعيم التمويل الذاتي بالتعاونيات.
- قيام البنوك وشركات القطاع الخاص العاملة في المحافظات بتخصيص جزء من المساهمات في إطار مسؤوليتها المجتمعية إلى دعم الأنشطة التعاونية الزراعية، وتشجيع وتعزيز قيم ومبادئ التعاونيات، ودعم التدريب في المجال الإداري والمالي، والتمويل الكامل لمشروعات التعاونيات الزراعية عبر المنح دون خطط واضحة، ودراسات جدوى دقيقة لهذه المشروعات، لا يساهم في تعزيز مبادئ المساعدة الذاتية والثقافة التعاونية داخل التعاونيات، بل على العكس من ذلك، فإن ذلك ربما يهدد بتحويل التعاونيات إلى كيانات غير فاعلة.

التأثير على السياسات

- نتوقع أن تؤدي الدراسة إلى توجيه اهتمام الدولة بالتعاونيات الزراعية والعمل على حل المشكلات والمعوقات التي تواجهها، وتعوقها عن أداء أدوارها في تنمية القطاع الزراعي المصري.
- أن تكون هناك رؤية موحدة ومحددة لتطوير التعاونيات الزراعية في مصر بما يتوافق والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية العالمية.